



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٧/٨/٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الثمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميزة – المدعية – / رحاب راشد رشيد / وكيلها المحامي علي حسين السعدي .
التمييز عليه – المدعى عليه – / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته .

الإدعاء :

ادعى وكيل المدعية (المميزة) أمام محكمة القضاء الإداري ، بان موكلته مواطنة فلسطينية ومقيمة في العراق إقامة دائمية ومتزوجة من العراقي (عبيد محل فرج) ولها منه عدد من الأولاد والبنات المكتسبين الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والدهم العراقية . وبذلك فان شروط المادة (١١) من قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ متوفرة فيها لطلب التجنس حيث أنها جاءت على سبيل الإطلاق . قدمت المدعية طلباً إلى الجهة الإدارية المختصة مؤرخ في ٢٠/١٢/٢٠٠٩ طلبت بموجبه منحها الجنسية العراقية تبعاً لجنسية زوجها ، وتم رفض الطلب بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٩ ، تظلمت المدعية لدى المدعى عليه (التمييز عليه) / إضافة لوظيفته وسجل التظلم بعدد (٧٤٧) في ٢٣/١٢/٢٠٠٩ وتم رفض التظلم بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٩ . أقامت المدعية دعوها بتاريخ ٥/١٠/٢٠١٠ ونتيجة للمرافعة الغيابية العنوية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٠ وبعدد اضبارة ٣/٣/٢٠١٠ حكماً يقضي برد دعوى المدعية ، بداعي أن استناد المدعية إلى المادة (١١) من قانون الجنسية المذكور أنفاً لمنحها الجنسية يتقاطع وأحكام المادة (٦/ثانياً) من ذات القانون التي

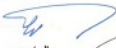


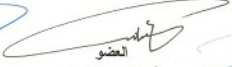
نصت ((لا يجوز منح الجنسية العراقية للفلسطينيين ضمناً لحق عودتهم إلى وطنهم)) .
طعن وكيل الممييزة بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاتحته التمييزية
المؤرخة ٤/١١ / ٢٠١٠ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .


القرار


لدى التدقيق والمدالولة من المحكمة الاتحادية العليا
وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً
ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب
الواردة فيه ذلك لان الممييزة (المدعية) فلسطينية متزوجة من عراقي وان نص الفقرة
(ثانياً) من المادة (٦) من قانون الجنسية العراقية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ نصّ أمر ولايجوز
منح الجنسية العراقية للفلسطينيين ضمناً لحق عودتهم الى وطنهم وهذا ما ذهبت اليه
محكمة القضاء الاداري في قرارها المميز وعليه قرر تصديق الحكم المميز
ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل الممييزة رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في

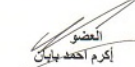
٢٠١٠/٨/١٧ .

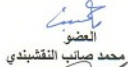

الرئيس
مدحت المحمود



العضو
فاروق محمد السامي



العضو
جعفر ناصر حسين



العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم أحمد بايان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن